الأمم المتحدة

S/2002/565



Distr.: General
22 May 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى البيان الرئاسي (S/PRST/2001/39)، الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي مدد فيه مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ستة أشهر. وطلب مجلس الأمن إلى الفريق أن يقدم تقريرا مرحليا بعد ثلاثة أشهر، وتقريرا نهائيا في نهاية ولايته.

وأتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرحلي للفريق، الذي قدمه لي رئيس الفريق. والتقرير يتضمن تقييم الفريق المستقل للحالة في الميدان وملاحظاته على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكون ممتنا لو عرضتم التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

220502 220502 02-38364 (A)
0238364

تقرير مرحلي للجنة الخبراء المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – بناء على طلب مجلس الأمن، عاد فريق الخبراء إلى نيروبي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ للقيام بجولة ثالثة لتقصي الحقائق بشأن نهب الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصلات القائمة بين تلك الأنشطة واستمرار الصراع.

٢ – وكان مجلس الأمن قد عهد من قبل إلى فريقين للخبراء (انظر S/PRST/2000/20 و S/PEST/2001/13) بولاية إجراء تحقيق في هذه المسائل ذاتها وتقديم تقارير. وصدر التقرير الأول للفريق المقدم إلى مجلس الأمن في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/357). وواصل الفريق الثاني التحقيقات لاستكمال وجمع معلومات بشأن البلدان والجهات الفاعلة التي لم تجر تغطيتها بصورة كافية في التقرير والاستجابة لردود الأفعال الناتجة عن التقرير. وقدم إلى مجلس الأمن إضافة للتقرير مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1072). وفي الإضافة، بحث الفريق دور الاستغلال غير القانوني لموارد الكونغو، ليس فقط في البلدان السبعة الضالعة مباشرة في الصراع بل وأيضا في بلدان المرور العابر الأفريقية الستة.

٣ – وطلب مجلس الأمن في بيان صادر عن رئيسه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/39)، إلى الأمين العام تمديد ولاية الفريق لمدة ستة أشهر وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريرا مرحليا وتقريرا نهائيا. وتنص الولاية التي تم توسيع نطاقها على ضرورة أن تتضمن التقارير ما يلي:

(أ) استكمال للبيانات ذات الصلة وتحليل للمعلومات الإضافية المستقاة من جميع البلدان المعنية، وبصفة خاصة البلدان التي لم تقم حتى الآن بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة؛

(ب) تقييم للتدابير الممكنة التي يستطيع المجلس اتخاذها، بما في ذلك التدابير التي أوصى بها الفريق في تقريره وفي إضافة هذا التقرير، للمساعدة في وضع حد لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة ما لهذه التدابير من آثار على تمويل الصراع وآثارها المحتملة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في البلد؛

(ج) توصيات بشأن تدابير محددة يمكن اتخاذها من جانب المجتمع الدولي، دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالعمل عن طريق المنظمات والآليات الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة، لمعالجة القضايا التي وردت في التقرير وإضافته؛

(د) توصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب بلدان المرور العابر وكذلك المستخدمين النهائيين من أجل المساهمة في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ – وشدد أيضا مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها ”لاستمرار الفريق في التعاون رفيع المستوى مع جميع الجهات المعنية في الكونغو، الحكومية وغير الحكومية معا، في جميع أنحاء إقليم البلد“.

٥ – ويتشكل الفريق الحالي من الأفراد التالية أسماؤهم:

السفير محمود قاسم (مصر) رئيسا

جيم فريدمان (كندا)

ميل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)

برونو شيسمكي (بلجيكا)

ومصطفى تال (السنغال).

٦ - وحصل الفريق على مساعدة، من جيلبر بارت (سويسرا)، مستشار تقني غير متفرغ، ومن موظفين اثنين للشؤون السياسية فضلا عن مسؤول إداري وسكرتير. وأعاقت بعض الصعوبات الإدارية عمل الفريق خلال هذه الفترة لكن جرى حل بعضها. ورغم أن الفريق يواصل عمله وهو يعاني من نقص عضو من أعضائه ومستشار تقني غير متفرغ فقد اجتهد لتنفيذ ولايته على أكمل ما تسمح به قدراته.

٧ - ووضع الفريق خطة عمل توجهه في عمله، وأحيلت الخطة إلى مجلس الأمن. وقرر الفريق أن يركز خلال الأشهر الثلاثة الأولى على أربعة جوانب من ولايته هي: استكمال المعلومات؛ ودور بلدان المرور العابر وبلدان الاستخدام النهائي؛ والأثر الإنساني والاقتصادي لأنشطة الاستغلال والصراع المسلح؛ وإقامة تعاون على مستوى رفيع مع الجهات الكونغولية الفاعلة. ويجري تنفيذ بعض هذه العناصر استعدادا لتقييم أي التدابير ستكون الأنجع في كبح الاستغلال غير القانوني. وقد قصر تقصي الحقائق على الماس والذهب والكولتان والنحاس والكوبالت والأخشاب ومحميات الحياة البرية والموارد الضريبية. وتشكل أيضا العلاقة بين أنشطة الاستغلال والاتجار بالأسلحة وأنشطة الجريمة المنظمة الأخرى جزءا من تحقيقات الفريق.

ثانيا - الأنشطة في أفريقيا

٨ - زار الفريق ثلاثة بلدان في منطقة البحريات الكبرى المشاركة في الصراع والتي خدمت أيضا كنقاط للمرور العابر لبعض الموارد الطبيعية وهي: أوغندا ورواندا وبوروندي. وزار الفريق جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتين فضلا عن بلدين أفريقيين من بلدان المرور العابر واقعين خارج المنطقة هما جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأثناء تلك الزيارات، التقى الفريق هيئات حكومية رفيعة المستوى ومسؤولين تقنيين وقيادات الجماعات المتمردة الكونغولية وممثلي البعثات الدبلوماسية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة والمانحين المتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني، واجتمع أيضا بالعناصر التجارية المشغلة الخاصة. وعقد اجتماعات فنية مع المسؤولين في كل بلد من بلدان المرور العابر الخمسة التي زارها لمناقشة ردود الحكومات على الأسئلة التي قدمها الفريق المتعلقة بالتجارة العابرة في موارد من قبيل الكولتان والماس والذهب.

أوغندا ورواندا وبوروندي

٩ - نظرا لأن ولاية لجنة التحقيق القضائية التي أنشأتها حكومة أوغندا كان من المقرر أن تنقضي في الأصل في آذار/مارس، فقد قرر الفريق أن تكون زيارته الأولى إلى المنطقة إلى كمبالا. وعقد الفريق حلقة عمل مع اللجنة برئاسة القاضي دافيد بورتر. وتحقق اللجنة أيضا في الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتحديد في مشاركة الحكومة والأحزاب الأوغندية الأخرى في هذا الصدد. ويعد هذا ثالث اجتماع بين الفريق ولجنة بورتر.

١٠ - وبناء على طلب اللجنة والسلطات الحكومية، وبتشجيع من أعضاء المجتمع الدولي، قرر الفريق أن يحيل إلى اللجنة ثلاث وثائق تتضمن أدلة تم جمعها أثناء تحقيقاته. وقد قدمت هذه الأدلة التي ترى اللجنة أنها ذات قيمة كبيرة إلى القاضي بورتر في منتصف آذار/مارس. ويأمل الفريق في أن تساعد هذه اللفتة، التي تنم عن التعاون، لجنة بورتر في تعزيز

تحقيقاتها وصياغة توصيات بناءة للعمل تتبعها حكومة أوغندا. وقد مدت ولاية اللجنة إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢.

١١ - وأثناء زيارة الفريق كيغالي، واصلت السلطات الرواندية إصرارها على ما يعتريها من شواغل أمنية ذات طابع مستمر وشامل بسبب الأعمال التي ترتكبها جماعات الهوتو المعارضة المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت على ضرورة أن تتصدى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه الشواغل في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وأعربت أيضا عن رأي مفاده أن استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار بكثير من هذه السلع القائم بشكل تقليدي عبر الحدود بين البلدين يمثلان مسألتين ثانويتين لا يمكن التوصل إلى حل مناسب لهما قبل إحراز تقدم بشأن المسائل السياسية والأمنية الأساسية.

١٢ - وزار الفريق بوجمبورا أيضا. وكانت العلاقة بين الصراعات القائمة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارهما المحتملة على الاستقرار الإقليمي أحد الجوانب الهامة لمهمة تقصي الحقائق التي قام بها الفريق أثناء هذه الزيارة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحوار بين الأطراف الكونغولية

١٣ - عملا بولاية الفريق وخطة عمله، كان الفريق يعتزم زيارة جنوب أفريقيا للاجتماع بممثلي القطاعات المختلفة المشاركة في مؤتمر الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي. وتشاور الفريق مع مكتب الميسِّر وحكومة جنوب أفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مدى استصواب زيارته المقترحة لجنوب أفريقيا للالتقاء بالوفود المشاركة في الحوار بين الأطراف الكونغولية وتوقيتها. وبناء على نصيحة فريق الميسِّرين الذي أشار إلى أنه يرى أن وجود الفريق قد يكون له تأثير ضار، قرر الفريق عدم زيارة جنوب أفريقيا قبل انتهاء الحوار. ونتيجة لذلك اضطر الفريق إلى السعي للقاء ممثلي القطاعات المدعوة للمشاركة في الحوار في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستستمر هذه الجهود في إطار النصف الثاني من ولايته.

كينشاسا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - تزامن مد الحوار بين الأطراف الكونغولية لمدة أسبوع مع موعد زيارة الفريق إلى كينشاسا مما جعل من الصعب على الفريق الالتقاء بالأعضاء الرئيسيين في الوفود المختلفة. ورغم هذه التعقيدات، تمكن الفريق من الالتقاء ببعض كبار ممثلي الحكومة والمجتمع المدني فضلا عن عدد قليل من أعضاء أحزاب المعارضة وجماعة مايي - مايي أثناء زيارته.

١٥ - وأبلغت الجهات الكونغولية الفاعلة والمراقبون الدوليون الآراء بشأن التطورات أثناء مؤتمر الحوار بين الأطراف الكونغولية والآثار المحتمل أن تترتب على القرارات المتخذة في صن سيتي. وتابع الفريق تحقيقاته في مختلف الاستراتيجيات والآليات والجهات الفاعلة الضالعة في استغلال الموارد. كما شكلت المسائل البيئية ومسائل حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الاستغلال والصراع محورا هاما للتركيز في هذه الزيارة. وتعلق أيضا جزء من مهمة تقصي الحقائق التي يضطلع بها الفريق بالإصلاحات التي تتخذها حاليا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي يمكن أن تسهم في كبح الاستغلال. واجتمع الفريق مرتين بأعضاء لجنة الخبراء الوطنيين التي شكلتها الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠١.

وقدم الفريق مجموعة من الأسئلة إلى اللجنة تتصل بمختلف عناصر ولايته.

١٦ - وزار عضوان من أعضاء الفريق شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسافرا لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا في المقاطعة الشرقية وكيفو الشمالية والجنوبية وجمع عضوا الفريق معلومات شاملة عن محنة السكان المدنيين وحالة الاقتصادات المحلية في المقاطعة الشرقية الناتجتين عن الصراع المسلح والاستغلال الاقتصادي. كما حققا في استراتيجيات وآليات استغلال الموارد الطبيعية وتخصيص موارد مالية والتحكم في التجارة بواسطة جيوش أجنبية ومجموعة من الأطراف المسلحة الموجودة في هذه المنطقة في تواطؤ مع العناصر المشغلة الخاصة في بعض الحالات.

جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى

١٧ - ركز جزء من الزيارة التي قام بها الفريق لتقصي الحقائق في جمهورية الكونغو على الاتجار غير القانوني في الماس الآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت السلطات وبعض العناصر المشغلة الخاصة الصعوبات التي تصادف التحكم في تجارة المرور العابر القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر نهر الكونغو. وزار الفريق بانغي أيضا وكانت تجارة المرور العابر في البن فضلا عن الاتجار بالماس والذهب من بين المسائل التي أثيرت في المناقشات التي دارت مع المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جلسة إحاطة من أجل بعثة مجلس الأمن في جنوب أفريقيا

١٨ - سافر الفريق إلى بريتوريا في ٢٨ نيسان/أبريل، تلبية لطلب السفير جين - دافيد ليفيت رئيس بعثة مجلس الأمن، للاجتماع بالبعثة الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى التي تهدف إلى تعزيز الدعم الموفر لمبادرات السلام في المنطقة. وفي اجتماع مغلق، أحاط الفريق بعثة مجلس الأمن علما بآخر التطورات الحاصلة في منطقة البحيرات الكبرى وأحدث ما خلص إليه من نتائج في عمله الميداني.

ثالثا - الأنشطة خارج أفريقيا

المشاورات في نيويورك وواشنطن

١٩ - اجتمع الفريق في مقر الأمم المتحدة في ٤ شباط/فبراير قبل أن يستأنف أعماله في منطقة البحيرات الكبرى. وعقد مشاورات مع الممثلين الدائمين لـ ١٧ دولة عضوا من بينها دول أعضاء في مجلس الأمن وبلدان ضالعة في الصراع وأعرب هؤلاء الممثلون عن تأييدهم لعمل الفريق. واجتمع الفريق مع مسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة وممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي واشنطن، اجتمع الفريق مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وناقش أعضاء الفريق معهم أنواع المساعدة المقدمة إلى البلدان الضالعة في الصراع ومدى قدرة مؤسستيهما على المساهمة في كبح الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية كونغو الديمقراطية في تلك البلدان.

ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة

٢٠ - **بلدان المرور العابر الثانوية وبلدان الاستخدام النهائي** - من بين الأساليب التي يستعين فيها الفريق في تحقيقاته، تحليل حلقات الوصل التجارية التي يتجر عبرها في سلع محددة منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حاول الفريق أن يربط هذه الحلقات بعضها ببعض ابتداء بمرحلتي الاستخراج والإنتاج ووصولا إلى مرحلتي التجهيز والاستخدام النهائي مرورا في هذه الأثناء بشبكات النقل. ولم يعتمد الفريق هذا النهج للتعرف على هوية القائمين بالاتجار بتلك السلع وتحديد أماكن وجودهم فحسب وإنما اعتمده أيضا بغية وضع مقترحات بشأن أشد التدابير فعالية لكبح هذه التجارة غير القانونية واستنادا إلى تحليل جزئي

لهذه الحلقات، تمكن الفريق من أن يحدد عدة بلدان لا تشكل فقط مكان وجود المستخدمين النهائيين للسلع المجهزة أو المحسنة، وإنما تمثل أيضا نقاط مرور عابر ثانوية أساسية لتلك السلع الأولية. ومن بين تلك البلدان عدة بلدان من أوروبا الغربية حيث يقيم أساسا بعض تجار الجملة. والخبراء المثمنين والرابطات التجارية وشركات النقل الجوي المتعاملين بالسلع الأساسية ممن يتعلق بهم موضوع عمل الفريق. وقد زار الفريق المملكة المتحدة وبلجيكا وألمانيا وفرنسا في الفترة من ١ إلى ١٠ نيسان/أبريل. وعُقدت اجتماعات مع المسؤولين من الوزارات والنواب في البرلمان وأعضاء المنظمات غير الحكومية والعناصر التجارية المشغلة. وقد أعربت العناصر المشغلة من القطاع الخاص في تجارة الكولتان والماس وكذلك ممثلو إحدى الرابطات التجارية عن رأي مفاده أنهما قد اكتسبت بعد اجتماعاتهما مع الفريق فهما أفضل للآثار المترتبة على استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا – مجتمع المانحين

٢١ – في أعقاب المشاورات التي استهلها الفريق مع المانحين في واشنطن، حاول في معرض التحريات التي أجراها في كل من أوروبا وأفريقيا أن يجتمع مع كل من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية المانحة. ويرى الفريق أن هذه الاتصالات مع مجتمع المانحين تمثل جزءا لا يتجزأ من عمله. وفي بلجيكا، اجتمع الفريق مع المديرية العامة للجنة الأوروبية للتنمية. وأطلع هؤلاء المسؤولون الفريق على مختلف أنواع المساعدة المقدمة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وآليات مراقبة كل مساعدة من هذه المساعدات والتدقيق في حساباتها. ونوقشت أيضا إمكانية مقايضة المساعدة المالية المقدمة من الجماعة الأوروبية بأخرى عينية ورصد التدفقات المالية المستخدمة لغسل الأموال. واتفق على أن يلتقي الفريق وممثلون عن وفود اللجنة في منطقة البحيرات الكبرى في آخر أيار/مايو في كينشاسا لإجراء محادثات أخرى بشأن ما قد تسفر عنه المساعدة المقدمة من المانحين الدوليين من مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢ – وقد لمس الفريق في كل من أوروبا وأفريقيا اهتماما متزايدا في أوساط المانحين ببحث سبل الاستعانة بسياسات تقديم المساعدة كأداة فعالة لنقل قناعات منظمات المانحين وربما للتأثير في سياسات هذه البلدان.

خامسا – التجارة العابرة

٢٣ – كلف مجلس الأمن الفريق بتقديم توصيات بشأن ما يمكن لبلدان المرور العابر والمستخدمين النهائيين اتخاذه من خطوات للمساهمة في كبح الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤ – وقدم الفريق مجموعة من الأسئلة إلى ١١ بلدا من بلدان المرور العابر عملا بخطة عمله. وهناك من بين بلدان المرور العابر تلك، بلدان ضالعة على نحو مباشر في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي أوغندا وبوروندي ورواندا وزمبابوي. واتصل الفريق أيضا ببلدان أفريقية أخرى عرفها بأنها تمثل طرقا رئيسية للمرور العابر للسلع الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا وموزامبيق.

٢٥ – واستفسر الفريق في أسئلته التسعة عن التشريعات المتعلقة بالتدفقات غير القانونية للسلع والتحقيقات الرسمية بشأنها وما اتخذ حتى الآن من تدابير لكبحها وفعالية تلك التدابير وما إن كان ثمة تدابير أخرى يمكن اتخاذها

واحتياجات تلك الحكومات لأي مساعدات أو خبرات إضافية.

٢٦- وقد أعقب الفريق ذلك بعدد من الزيارات في الموقع إلى أوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو اجتمع خلالها مع ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بمختلف جوانب التجارة العابرة. ولم ترد حتى الآن أي من الردود الخطية التي وعدت بتقديمها بعض الحكومات. وسيكون من الضروري - قبل أن يستوفي الفريق تحليله - إجراء مشاورات مع مسؤولين حكوميين آخرين بغرض جمع معلومات إضافية.

سادسا - إطار وتوجهات عمل الفريق: استغلال الموارد وصلته بالصراع والأزمة الإنسانية والاقتصادية

استغلال الموارد الطبيعية والثروات الأخرى وصلته بالصراع

٢٧ - واصل الفريق التحقيق في مختلف الاستراتيجيات التي تستخدمها كل من الجهات المحلية والأجنبية لاستغلال الموارد ومدى مساهمة هذه الاستراتيجيات المختلفة في تأييد الصراع. وترد فيما يلي بعض الاتجاهات والخيوط التي اهتدى بها وسيهتدي بها فريق في العمل الذي يقوم به في هذا الميدان.

٢٨ - وبعد شهرين من تقصي الحقائق داخل المنطقة وخارجها، خلص الفريق إلى تقييم مؤقت للحالة مفاده أن استغلال الموارد الكونغولية غير القانوني لا يزال مستمرا وأنه توطد في مناطق كثيرة. ومن الأمثلة على ذلك أنه بالرغم من التراجع الحاد في أسعار الكولتان في عام ٢٠٠١ لا تزال عمليات التنقيب عن الكولتان مستمرة في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أوقفت بعض العناصر التجارية المشغلة المقيمة خارج منطقة البحيرات الكبرى تصدير الكولتان من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تراجع الأسعار الذي قلص إلى حد كبير من هامش الأرباح المستمدة من هذه التجارة، واصلت العناصر المشغلة التجارية المرتبطة بأطراف الصراع تصدير كميات كبيرة منه. ومن الأمثلة الأخرى على استمرار الاستغلال، الزيادة في رسوم التراخيص والضرائب والرسوم الجمركية في خطوة ترمي في ما يبدو إلى تعويض تراجع الإيرادات المتأتية من التجارة في الكولتان.

٢٩ - وقد بدأ الفريق يتيقن بقدر أكبر من الأدوار المختلفة للجيوش الأجنبية وجماعات المعارضة المسلحة الأجنبية وجماعات المتمردين الكونغوليين وجماعات المايي مايي[1] في استغلال الموارد وفي الصراع المسلح. وتتركز التحريات أيضا على مختلف أنواع الصراعات الموجودة بين هذه الأطراف المسلحة حيث أن بعضها يشتد فيما يبدو، عندما يخمد بعضها الآخر فيما قد يكون مرتبطا بالسيطرة على الموارد والأراضي والإيرادات الضريبية والتجارة عموما. ويبدو أن نطاق وشدة وأساليب الأنشطة المتصلة باستغلال الموارد تدل في بعض الحالات على أن بعض الجهات العسكرية والسياسية الضالعة في الصراع ضالعة إلى حد كبير في الأنشطة التجارية. أما فيما يتعلق بالجيوش الأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيجري الفريق تحريات

(١) جماعات المايي مايي ظاهرة كونغولية متميزة وينبغي عدم الخلط بينها والمجموعات المسلحة المشار إليها صراحة في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وهذه التسمية تشير عموما إلى مقاتلين من أبناء الجماعات المحلية ينظمون أنفسهم دفاعا عن إقليمهم المحلي بما في ذلك الدفاع عنه ضد الجيوش الأجنبية وحلفائها. بيد أن الهياكل والقدرات العسكرية والاتجاهات السياسية تختلف كثيرا من جماعة إلى أخرى من هذه الجماعات المنتشرة في كامل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تنسب نفسها إلى المايي مايي.

بشأن الاشتراك المباشر لمؤسسات رسمية في البعض من أنشطة استغلال الموارد وممارسة سيطرة بعيدة المدى على الاقتصادات المحلية.

٣٠ - وثمة أدلة على أن شبكات وأنشطة إجرامية بدأت تدخل إلى منطقة البحيرات الكبرى آتية إليها من بلدان أفريقية أخرى ومناطق خارج أفريقيا. ويتحرى الفريق في أمر ما زعم عن وجود شبكات إجرامية قواعدها في خارج أفريقيا وهي شبكات قد تكون بصدد استخدام التجارة في موارد معينة من جمهورية الكونغو الديمقراطية لأغراض غسل الأموال. كما أن الفريق يتابع رصد أنشطة شبكة إجرامية منظمة أخرى ضالعة في استخراج الموارد الكونغولية ونقل بعض السلع إلى خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصديرها واستيراد الأسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وتخضع عمليات تلك الشبكة لتحقيقات قضائية فيما لا يقل عن بلد واحد. وهناك شبكة أخرى قاعدتها في أفريقيا تمول عن عمد مجموعة من الأنشطة الإجرامية من الأرباح التي تجنيها بتهريب موارد معينة. وهناك شبكات أخرى قد تكون ضالعة في أنشطة القنص وأنشطة التهريب المتصلة به. والعمل جار لإجراء تحقيقات إضافية في ادعاءات تربط التجارة في الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمنظمات معينة داخل أفريقيا وخارجها. وقد ورد أن هذه المنظمات شرعت في استخدام الموارد المعدنية الثمينة في المعاملات بدلا من إجراء معاملاتها بالعملة الصعبة التي أصبح من السهل أكثر فأكثر على المؤسسات المالية والحكومات اقتفاء أثرها. كما أن البعض من هذه الأنشطة الإجرامية المنظمة قد يرمي أيضا إلى زعزعة الاستقرار السياسي.

٣١ - ويواصل الفريق دراسة حلقات الوصل التجارية بالنسبة للسلع المحددة. وقد مكنت هذه الدراسة الفريق من اكتساب فكرة أعمق عن مختلف جوانب التجارة في هذه السلع والتأكد تدريجيا من أنماط معينة. ومن ذلك تأكده مثلا مما يلي:

(أ) الصلات القائمة فعلا بين بعض فرادى العناصر المشتغلة التجارية وشركات خاصة ومسؤولين حكوميين ومؤسسات؛

(ب) اختلاف درجات ضلوع الأفراد والشركات والكيانات والحكومات في الاتجار بالموارد الطبيعية؛

(ج) حلقات الوصل التجارية المحددة التي تنطوي على أنشطة للشبكات الإجرامية؛

(د) أهمية استخدام مختلف الجهات الفاعلة في الصراع للقواعد العسكرية لإخراج السلع نحو نقطة التصدير الأولية؛

(هـ) عدم كفاية وسائل المراقبة المناسبة في نظم الطيران المدني في مختلف مناطق أفريقيا الناشئ في جانب منه عن الصكوك والإجراءات القانونية التي عفا عليها الزمن، وضعف إنفاذ اللوائح والإجراءات القائمة، وعدم كفاية الموارد؛

(و) تزايد الوعي في أوساط بعض العناصر المشتغلة التجارية الراغبة في ممارسة التجارة على نحو شفاف وسليم أخلاقيا بضرورة الأخذ بنظم شهادة المنشأ لسلع أخرى غير الماس؛

(ز) تأثير عوامل السوق في أنشطة استغلال الموارد؛

(ح) عودة الضالعين في الاتجار غير المشروع بالموارد الكونغولية مرة أخرى إلى تطوير عملياتهم وحيلهم في محاولة لإخفاء أنشطتهم. وقد نما إلى علم الفريق في هذا الصدد أن طرق المرور العابر للسلع قد بدأت تتغير من جديد وأنه يجري إعادة وسم الموارد الكونغولية أثناء المرور العابر

لإخفاء منشئها. ويُستخدم شركاء تجاريون (كونغوليون) أو أجانب كواجهة لإضفاء الشرعية في حين أنه يعاد تشكيل الكيانات التجارية لطمس صلاتها وأنشطتها. وأصبحت مختلف الجهات الفاعلة في الصراع تشدد بقدر أكبر على السيطرة على الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب المتأتية من التجارة عموما ومن التجارة في الموارد الطبيعية على وجه الخصوص فضلا عن الاستيلاء على الأصول.

٣٢ - ولا تزال كميات كبيرة من بعض الموارد تمر عبر البلدان المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعضها يمر بطرق سرية وبعضها بصورة مكشوفة على أنها تجارة عابرة مشروعة. ويعكف الفريق على تحديد العناصر التجارية المشغلة الضالعة في هذه التدفقات التجارية وتحديد ما إن كانت مرتبطة بالجهات الرئيسية الضالعة في الصراع.

٣٣ - وقد بدأ الفريق في استعراض الأثر المترتب في استغلال الموارد على مجموعة الإصلاحات التي بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في اتخاذها. وتشمل هذه الإصلاحات، الأخذ بخطة لشهادات الماس تم الاتفاق عليها بالفعل على أساس ثنائي مع المجلس الأعلى للماس في بلجيكا، وتشمل الخطة الإنفاذ المنتظر لمشروع قانون التعدين الجديد وصياغة قانون للحراجة ويجري وضع كل من هذين القانونين بدعم من البنك الدولي. وسيقوم الفريق أيضا خلال الجزء المتبقي من فترة ولايته، بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق القرار الذي اعتمد خلال مؤتمر الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي بشأن إعادة النظر في جميع الاتفاقات والعقود التجارية الموقعة أثناء الصراع، وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد وتكريس أدب المهنة، وهي إحدى المؤسسات المدنية المنشأة بموجب الاتفاق الجزئي بشأن التحول الديمقراطي، الذي تم التوصل إليه أثناء الحوار. كما أن الفريق يتابع بالإضافة إلى ذلك مشاركة الحكومة الكونغولية في عملية كمبرلي المقرر أن تنتهي في أواخر ٢٠٠٢ من وضع الصيغة النهائية لخطة دولية لشهادات الماس.

٣٤ - ولا تزال حالة أداء المشاريع المشتركة في بعض القطاعات والموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية محل تركيز الفريق في تقصيه للحقائق.

الطابع الحالي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٥ - يعتقد الفريق أن المواجهة المباشرة بين الخصوم الرئيسيين الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار انتهت تقريبا. فبالمعنى التقليدي، لم تعد جيوش جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها تشتبك عسكريا مع أعدائها، أي القوات الكونغولية المتمردة والجيوش الأجنبية التي تدعمها. وبصفة عامة، يظل خط وقف إطلاق النار فاصلا بين الخصوم الرئيسيين، وهو في الواقع قسَّم البلد وحال تماما دون إمكانيات اللقاء المباشر بين الأطراف المتحاربة سابقا. وأبرز استثناء في هذا الصدد حدث في آذار/مارس ٢٠٠٢ عندما طُردت الوحدات الحكومية (القوات المسلحة الكونغولية) والقوات المتمردة البوروندية (قوات الدفاع عن الديمقراطية) من قرية موليرو في إقليم كاتنغا خلال هجوم شنه جيش التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بدعم من الجيش الوطني الرواندي[٢].

---

(٢) موليرو هي نقطة استراتيجية في أقصى السواحل الجنوبية لبحيرة تانغانيكا قرب الحدود الزامبية. وبالرغم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٠ في إطار خطتي كمبالا وهراري لفض الاشتباك، يبدو أن المطالبات بموليرو كموقع دفاعي جديد لم تجد قط التسوية المناسبة. وحشد القوات حول هذه المنطقة على امتداد عدة أشهر جعل الأعمال التحضيرية للحوار بين الأطراف الكونغولية مشوبا بالتوتر وانعدام الثقة. وفي أعقاب الهجوم، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٣٩ (٢٠٠٢)، الذي يُطالب بالانسحاب الفوري لوحدات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من موليرو وبويتو في مقاطعة كاتنغا وتراجع جميع الأطراف إلى المواقع المحددة بموجب خطط فض الاشتباك.

٣٦ - وعلى جانبي خط وقف إطلاق النار، عززت الجيوش الأجنبية حضورها وأصبح التنازع من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والأراضي أحد الشواغل الرئيسية. والصراع على الموارد الطبيعية يكتسي طابعا مختلفا على أي من جانبي خط وقف إطلاق النار. فالقوات الأجنبية في الغرب عمدت، بالاتفاق مع بعض الأطراف الكونغولية، إلى تحصين نفسها وهي لا تزال تسعى إلى تحقيق مطامعها الاقتصادية في الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع محاولة إخفاء ذلك. وربما شملت أنشطتها أيضا السيطرة إلى حد ما على الاقتصادات المحلية. فعلى سبيل المثال، بينما أعلنت زمبابوي رسميا انسحاب عدد كبير من الوحدات على امتداد السنة والنصف الماضية، وصلت إلى الفريق تقارير تفيد بأنه يجري جلب وحدات تعويضية إلى مناطق من قبيل كاساي، حيث للأطراف التابعة لزمبابوي مصالح في تعدين الماس. والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، قد لا تشهد صراعا مسلحا مفتوحا فيما بين المتنافسين على الموارد أو بين الخصوم السياسيين بقدر ما تشهده المنطقة الشرقية. بيد أن الفريق تلقى تقارير تفيد باستمرار الآثار السلبية على السكان المدنيين من جراء وجود وحدات أجنبية، ولا سيما القوات التابعة لزمبابوي. ومن هذه الآثار السلبية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإساءة استخدام السلطة.

٣٧ - وعلى النقيض من الهدوء النسبي على امتداد ممر وقف إطلاق النار والسعي في هدوء إلى استغلال الموارد في الغرب، فإن البحث عن الموارد الطبيعية في الشرق يتسم بعنف مسلح على درجات متفاوتة من الضراوة بين الجيوش الأجنبية والمجموعات الأجنبية المسلحة والجيوش المتمردة وجماعات مايي مايي. وهذه الصراعات تؤجج غيرها، والبعض منها يتعلق بتفريق قوات المعارضة، وبعضها بتوترات عرقية اشتعل فتيلها من جديد، أما البعض الآخر فيتعلق بأعداد غفيرة من الأشخاص يحملون السلاح لأغراض البقاء.

٣٨ - وعلى امتداد الأشهر الخمسة الماضية، اندلعت الأعمال القتالية من جديد باستمرار في كافة أنحاء المنطقة الشرقية وكانت ضارية أحيانا. والمناطق التي حدثت فيها هذه المناوشات موجودة على كامل مساحة شرق الكونغو، وتمتد شرقا من وسط المقاطعة الشرقية إلى المناطق المتاخمة لأوغندا، وكافة أنحاء مقاطعتي كيفو، وغربا وجنوبا إلى مقاطعتي مانيما وكاتنغا. وتشير التقارير والشهادات إلى أن المدنيين تعرضوا لمعاناة شديدة نتيجة لذلك، وسقط من بينهم ضحايا وحدثت حالات تشرد قسري وزاد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي كثير من المناطق الريفية في المقاطعة الشرقية ومقاطعتي كيفو تسود حالة من انعدام الأمن عموما، إذ أن عصابات من "الجنود" الشبان أو الميليشيات غير الموالية لأي طرف تقوم بمهاجمة القرى والحقول ونهبها وإحراقها.

٣٩ - وفي منطقة شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث لا تزال توجد كتيبتان من الجنود الأوغنديين، حدثت الصراعات المسلحة العنيفة أساسا بين المجموعات الكونغولية المتمردة الثلاث المدعومة من أوغندا والتي تسيطر على الشمال الشرقي وهي حركة تحرير الكونغو وحليفها المزعوم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الجناح الوطني والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، والبعض من هذه الجيوش المتمردة دعمتها أحيانا تحالفات سريعة التغير مؤلفة مما يسمى جماعات مايي مايي. وفي بعض الحالات، تدخل أيضا جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وكانت المعارك تتصل بالسيطرة على بوتا وإيزيرو وواتسا وبافواسيندي وبونيا، وجميعها تتوافر فيها بدرجات متفاوتة رواسب من الذهب أو الماس أو الكولتان أو حجر القصدير فضلا عن الأخشاب. وحدثت هجمات متكررة على بوتمبو، وهي مركز رئيسي للاستيراد والتوزيع حيث توجد ثاني أكبر النقاط الجمركية للبلد. وأُفيد بأن ما أجج هذه

المعارك هو السيطرة على الموارد القيِّمة وإيرادات الجمارك والضرائب، وجميعها ذات أهمية حاسمة في ترسيخ قواعد النفوذ التجاري الفائق لبعض الأفراد والمجموعات. وعلى امتداد ثلاث سنوات ونصف من الصراع، اشتبكت عدة جيوش بسبب هذه المناطق الاستراتيجية من الناحية الاقتصادية، وتداولت السيطرة عليها فيما بينها.

٤٠ - وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الوطني الرواندي، التي تسيطر عليها رواندا، استقرت في أربع من المقاطعات الغنية بالمعادن في شرق الكونغو، وفي الأشهر الأخيرة، ما برحت تزحف شمالا في شمال كيفو وفي نيسان/أبريل، أخذت تتقدم في اتجاه الشمال الغربي لكيسنغاني في المقاطعة الشرقية، صوب الأراضي التي تحتلها قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وحركة تحرير الكونغو، على التوالي. وقامت قوات الجيش الوطني الرواندي مؤخرا باحتلال كويه، وهي منطقة في كيفو الشمالية اكتُشفت بها رواسب للماس. وبالتزامن مع ذلك تقريبا، يجري نشر قوات إضافية في أقصى الجنوب بمقاطعة كاتانغا. وأُفيد بأن قلة قليلة فقط من تحركات الوحدات هذه أفضت إلى اشتراك جماعات الهوتو الرواندية المسلحة.

٤١ - ومنذ شباط/فبراير، ما برحت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الرواندي تتعرض للضغط من جراء الهجمات المكثّفة في الجنوب. وتضاعفت الاعتداءات على القوات التي تدعمها رواندا في كيفو الجنوبية ومانيما وكاتنغا العليا، وهي مناطق غنية بالكولتان وحجر القصدير والذهب والماس. وكل من قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الوطني الرواندي لها حضور راسخ في هذه المناطق ويبدو أنها توسع سيطرتها على الأراضي والأصول وإيرادات الضرائب والثروة المعدنية. وهذه الصراعات، التي كان بعضها قصير المدة ولكن متكرر الحدوث، معظمها أججته جماعات شتى من المايي مايي، متحالفة أحيانا مع قوات جيش تحرير رواندا الثاني. وتلقى الفريق مؤخرا تقارير تفيد بأن العديد من جماعات مايي مايي اعتمد استراتيجية الهجوم على مواقع أنشطة التعدين التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أو الجيش الوطني الرواندي، وذلك إما للسيطرة عليها أو لإحلال الفوضى فيها بحيث تنقص إمكانية الاستفادة منها. واستُخدمت هذه الأساليب في مواقع بعض المعارك التي قادتها مؤخرا جماعات مايي مايي، مثل الأعمال القتالية في شابوندا في كيفو الجنوبية (وهي منطقة يوجد بها مطار ويتوافر فيها الذهب والكولتان) وكيتوتو قرب كاميتونغا (الذهب وحجر القصدير أو الكولتان).

الحالة الإنسانية والاقتصادية: نتائج الاستغلال والصراع

٤٢ - ما برح الفريق يجمع ويستعرض التقارير بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للصراع وأنشطة الاستغلال، وذلك قصد توجيه عملية تقصيه للحقائق والقيام بتحليله الخاص والتوصل إلى استنتاجات.

٤٣ - وتركز تحقيقات الفريق جزئيا على كيفية تأثير مختلف استراتيجيات استغلال الموارد على السكان المحليين، حسب الظروف الخاصة بكل منطقة محلية والتي تحدد شكل الأثر الإنساني لكل من الصراع والتجارة بالموارد، بحيث يختلف هو أيضا من منطقة إلى أخرى. وفي هذا الصدد، يمكن إصدار بعض الأحكام العامة، ولا سيما بالنسبة لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد كانت هذه النقطة محط التركيز الرئيسي لأعمال الفريق خلال النصف الأول من ولايته.

٤٤ - وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل تشرد السكان وتكرر الصراع المسلح العنيف وانعدام الأمن بشكل عام ظواهر معتادة. ومن نتائج ذلك تدمير المحاصيل

وحقـول المرعـى في المنـاطق الريفيـة ووقـف إنتـاج الأغذيــة وزيادة الضغط على الموارد الغذائية القائمة. وهو ما أفضى إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي. كما أن المنظمات الإنسانية تواجـه صعوبـات في الوصـــول إلى هـــذه المنـــاطق لتقـــديم المساعدة، ذلك أنها لا تحظى بحماية الجيوش أو الميليشيات.

٤٥ - وتفيد عدة مصادر بأن بعض القوات العسكرية في منـاطق شـتى تعمـد إلى تجنيـد السـكان المحليـين، بمـن فيـهم الأطفـال، وتسـتخدمهم كيـد عاملـة مسـخرة في اسـتخراج الموارد. ويزعم أن مختلف الأطراف المسلحة تستخدم أساليب أخرى، مثل تدمير الهياكل الأساسية للإنتاج الزراعي بغيـة إرغام السكان المحليين على المشاركة في استخراج الموارد.

٤٦ - وفي بعض المناطق، شردت القوات المسلحة بـالقوة مجتمعات محلية بأكملها لكي يتسنى لها السيطرة على المناطق الغنية بالموارد أو الوصول إلى الطرق المؤدية إلى تلك المناطق. وأفيد بأن القوات العسكرية والميليشيات طـردت الحفـارين الحِرفيين المحليين لكي تستولي على الإنتاج أو تسيطر علـى مواقع التعدين غير الرسمية. وأُبلِغ أيضا عن حدوث انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاعتداء الجنسي وإساءة استخدام النفوذ لتحقيق أغراض اقتصاديـة، وأشير إلى أن هذه الأعمال لها صلة مباشرة بسيطرة القوات العسـكرية علـى مواقـع اسـتخراج المـوارد أو بوجودهـا في المناطق المجاورة لتلك المواقع.

٤٧ - وشُـلت الاقتصـادات المحليــة مــن جــراء الضرائــب المفرطة والاستحواذ على الإيرادات والاستيلاء على الموارد المحلية ومصـادرة الأصـول وتشـديد السـيطرة علـى التجـارة العامة من جانب القوات العسكرية الأجنبية والمحلية، بتواطؤ العنـاصر المشـغّلة التجاريـة أو بدونـه. ونتيجـة لذلـك، فـإن المشاريع التجارية التي لا تزال قادرة على العمل تكاد تكون منعدمة في كثير من المناطق. وبعض المدن التي باتت وكأنها مناطق محصورة، تعيش بشكل متزايد ظروفا أشبه ما تكون بما ينتج عن حالة حصار.

٤٨ - ولا تخصص أي إيرادات تقريبا للخدمات العامة مثل المنافع والخدمات الصحية والمدارس. أما الهياكل الأساسـية والخدمات فهي منعدمة أو تكاد. وعَلِم الفريق أن قلة قليلة من موظفي الإدارة التابعة للدولة تحصل على مرتبات. ويبدو أن ذلك ينطبق أيضا على أفراد الجيوش والشرطة المحلية. وبما أن معظـم العمـال في المنـاطق الحضريـة فقـدوا عملـهم أو لا يحصلون على مرتبات، وإنتاج الأغذية يتناقص في المناطق الريفية، فإن معدلات سـوء التغذيـة آخـذة في الارتفـاع إلى مسـتويات عاليـة جـدا، ولا سـيما في المنـاطق الـتي تشـهد استغلالا اقتصاديا كثيفا للغاية.

٤٩ - وتضـاف أعـداد كـبيرة من الوفيات بسبب الصـراع إلى عـدد الوفيـات الضخـم بسـبب سـوء التغذيـة والمـرض، ونتيجة لذلك فإن معدلات الوفيات مرتفعة للغاية بالنسبة لجميع الأعمار والرضع والأطفال هم الأكثر تـأثرا بشـكل خـاص. ومعـدلات الوفيـات الـتي تم اسـتعراضها في منـاطق الصـراع بشـرق جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة مـن أعلـى المعدلات المسجلة في العالم.

البيئة: النتائج الأخرى للصراع وأنشطة الاستغلال

٥٠ - يعمل الفريق على استكمال التحقيقات التي قام بها في السـابق بشـأن مـدى التدمـير البيئـي الـذي تسـبب فيـه الصراع. وأحد الجوانب التي تركز عليها تحقيقـات الفريـق هـي الحالـة داخـل المنتزهـات الوطنيـة لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، ولا سيما من حيـث الاسـتغلال غـير المشـروع للأحياء البرية والمـوارد الحرجيـة وغيرهـا. وأنشـطة التعديـن وقطع الأخشاب المكثفة وغير المستدامة التي تجـري خـارج محميات الأحيـاء البريـة هـذه، في كـل مـن شـرق جمهوريـة الكونغو الديمقراطية والمناطق الـتي تسـيطر عليـها الحكومـة،

تشكل أيضا مخاطر بيئية حقيقية، سوف تتطلب مزيدا من التحقيق. وفي أثناء القيام بجمع المعلومات، أُبلِغ الفريق بالأثر السلبي للصراع على البيئة في البلدان المجاورة مثل جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة لحركات اللاجئين الواسعة النطاق.

٥١ - وتوجد في المنطقة الشرقية خمسة من المنتزهات الوطنية الثمانية التي أنشئت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما توجد فيها سلسلة من أعلى الجبال في أفريقيا، وهي معروفة بتنوع الموائل والأحياء البرية. ومن بين محميات الأحياء البرية الخمس، وكثير منها تعيش به أنواع نادرة مهددة بالانقراض، هناك أربع أعلنتها اليونسكو من مواقع التراث العالمي، وهي منتزه فيرونغا الوطني، ومنتزه كاهوزي - بييغا الوطني، ومنتزه غارامبا الوطني، ومحمية أوكابي للأحياء البرية، وهذه الأخيرة هي أيضا الموئل التقليدي لقبائل الأقزام الرُّحل.

٥٢ - والتقاء أنشطة الاستغلال والصراع المتواصل قضى بالفعل على السيطرة الإدارية للدولة على المنتزهات وأدى إلى إضفاء الطابع العسكري على كثير منها، مثل محميات فيرونغا وكاهوزي - بييغا وأوكابي. وهذه المنتزهات استراتيجية من حيث موقعها على امتداد الحدود الشرقية، وعادة ما تستخدمها القوات العسكرية كنقاط عبور للوصول إلى داخل المنطقة الشرقية. وأدى تزايد وجود القوات العسكرية الأجنبية والقوات المتمردة المحلية والجماعات المسلحة، التي يحتل بعضها مناطق داخل المنتزهات على أساس دائم تقريبا، إلى نشأة أنشطة استغلال منظمة للغاية بمستويات لم يسبق لها مثيل، منها الصيد غير المشروع للحصول على العاج ولحم الصيد والأنواع النادرة، وقَطع الأخشاب والتعدين لاستخراج الكولتان والذهب والماس. وأفيد بأن مجموعة كبيرة من العناصر المشغِّلة الكونغولية والجماعات المسلحة تشارك في أنشطة الاستغلال؛ بيد أن معظم هذه الأنشطة يتم تحت مراقبة القوات العسكرية الأجنبية، وغالبا بدعمها السوقي وتحت حمايتها. وقدر كبير من الإنتاج أو الغنائم يُنقَل أولا إلى البلدان المجاورة ثم يُصدر إلى بلدان ثالثة. وأفضت أنشطة الصيد غير المشروع والحضور العسكري الواسع النطاق إلى الاتجار بالأسلحة داخل بعض المنتزهات. وتشهد المحميات من وقت لآخر اشتباكات عنيفة بين البعض من الأطراف المسلحة. وقد أدى الصراع المسلح إلى خسائر في الأرواح داخل المنتزهات؛ فمنذ عام ١٩٩٦، قتل ما يزيد على ٥٠ من حراس المنتزهات والموظفين الآخرين الذين يستخدمهم المعهد الكونغولي للمحافظة على الطبيعة[٣].

٥٣ - وأثر الصراع على اقتصادات الجماعات المحلية المجاورة حدا أيضا بالسكان المحليين إلى الانتقال بأعداد متزايدة إلى المنتزهات، والاستقرار هناك للاضطلاع بعدد متزايد من أنشطة قطع الأخشاب وصيد الأسماك والقنص غير المشروع لأغراض كسب الرزق. وهناك تقارير أخرى تفيد بأن بعض السكان من البلدان المجاورة قد انتقلوا إلى المنتزهات. وطرأ تشوش كبير على أنماط الهجرة الطبيعية لكثير من أنواع الأحياء البرية، مما يسهم في مشاكل طويلة الأجل من حيث استعادة الأحياء البرية في بعض مناطق المنتزهات أو المحافظة على توازن أعدادها في مناطق أخرى.

سابعا - ملاحظات

الاستراتيجيات التي اتبعت مؤخرا لاستغلال الصراع في تحقيق مكاسب مادية وإطالة أمده

٥٤ - يبدو أن أهمية السيطرة على الموارد الضريبية من قبيل رسوم منح الرخص وضرائب الصادرات ورسوم الواردات والضرائب الحكومية العامة والمحلية آخذة في الازدياد في

(٣) الهيئة الحكومية المشرفة على محميات الأحياء البرية.

المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة لمجموعات المتمردين والجيوش الأجنبية. فقد أفيد بأن بعض العائدات قد حول إلى أفراد أو مجموعات من الأفراد ليجنوا منها مكاسب شخصية. أما البعض الآخر فزعم أنه يستغل في سداد المدفوعات للجيوش الأجنبية، إما لتغطية نفقات مجابهتهم للمجموعات المعادية أو لتمويل الاستمرار في القيام بعمليات عسكرية واسعة. وشهدت الفترات الأخيرة تزايد الضرائب بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف في مناطق معينة وإنزال عقوبات متزايدة الشدة على من يتقاعس في دفعها. وأدت صعوبة سلوك العديد من الطرق البرية وانعدام الأمن عليها، فضلا عن توقف حركة الملاحة النهرية، إلى تزايد عزل بعض المناطق على نحو جعل السيطرة على التجارة شأنا أهون بكثير. وأسفرت هذه الاستراتيجيات على نحو مباشر عن مزيد من الانهيار في معظم الاقتصادات المحلية واتساع هوة الفقر في صفوف معظم الأسر الكونغولية.

الحوار بين الأطراف الكونغولية ومسألة استغلال الموارد

٥٥ - في ما يتعلق بالمسألة العامة لاستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة، أبلغ عدد من المصادر الفريق بأن محاولات متكررة قام بها ممثلو المجتمع المدني في مؤتمر الحوار بين الأطراف الكونغولية لفتح مناقشات بشأن هذا الموضوع قوبلت بالإحباط. وجدير بالاهتمام ملاحظة أن الأطراف المتحاربة الرئيسية الثلاثة على الأقل كانت تتحاشى بشدة مناقشة هذه المسألة. وهذا يطرح سؤالا حول ما إذا كانت تلك الأطراف الثلاثة، وربما أخرى غيرها، متورطة في أنشطة الاستغلال ومستفيدة منها.

٥٦ - وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية والمالية في الحوار بين الأطراف الكونغولية قرارات تتعلق بإنشاء آليات لاستعراض كافة الاتفاقات والعقود التجارية الموقعة خلال الصراع الجاري، فضلا عن تقييم تكاليف الصراعين اللذين يجري خوضهما منذ عام ١٩٩٦. وكانت إحدى التوصيات السابقة للفريق تتعلق باستعراض كافة الامتيازات والاتفاقات وإعادة النظر فيها، وكانت مسألة تكلفة الحرب مطروحة على بساط البحث خلال مهمة تقصي الحقائق التي سبق للفريق أن قام بها. وكانت تلك القرارات تعكس آراء معظم الكونغوليين. بيد أن موظفين كونغوليين معينين رأوا ضرورة اقتصار عملية الاستعراض على الامتيازات والاتفاقات المتصلة بالمنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يسيطر عليها المتمردون، وفقا للمدونة الجديدة المتعلقة بالتعدين. من جهة أخرى، رأى ممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمعارضة السياسية ضرورة استعراض جميع الامتيازات والاتفاقات المبرمة سواء من جانب الحلفاء أو من جانب المجموعات المتمردة، أو إعادة النظر فيها.

المأساة الإنسانية

٥٧ - أسفر احتلال جيوش الدول المجاورة لأجزاء واسعة من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية عن التسبب في معاناة جمة في صفوف قطاعات السكان كافة، ومن بينهم المزارعون والتجار وأصحاب الأعمال وموظفو القطاع العام والحرفيون، رجالا ونساء من كافة الأعمار، وكذلك في صفوف الأطفال. كما أدى الدعم العسكري المقدم إلى حركات التمرد والاستعانة بجيوش الدول المجاورة دعما لاستغلال الموارد إلى اتساع رقعة الصراع وتسليح قطاعات سكانية واسعة عشوائيا وانعدام الأمن بصورة ملموسة. وتشرد ما لا يقل عن ١٥ في المائة من سكان كيفو الشمالية والجنوبية على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية نتيجة للصراعات. وانهارت اقتصادات العديد من المراكز الحضرية الرئيسية والمناطق المحيطة بها فيما توقف النشاط الاقتصادي توقفا تاما في العديد من المناطق الريفية. وانعدام الأمن الغذائي آخذ في التزايد، ومعدل البطالة وصل إلى مستوى عال يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة في العديد من المناطق،

مما دفع المجموعات السكانية الحضرية والريفية على السواء إلى حافة الفقر المدقع. ومعدلات سوء التغذية مذهلة على نحو ينذر بالخطر. وفيما تختلف معدلات الوفيات بدرجة كبيرة باختلاف المناطق، وفقا لمدى انتشار الصراع وتوافر الخدمات الصحية، فهي تعد إجمالا من الأكثر ارتفاعا في العالم.

(توقيع) محمود قاسم، الرئيس

(توقيع) جيم فريدمان

(توقيع) ميل هولت

(توقيع) برونو شيمسكي

(توقيع) مصطفى تال

(توقيع) جيلبير بارت

المرفق الأول

البلدان التي تمت زيارها وممثلو الحكومات والمنظمات الذين تمت مقابلتهم

يود الفريق أن يعرب عن بالغ تقديره، للموظفين الحكوميين، وللدبلوماسيين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية ولفئات المجتمع المدني والصحفيين والعناصر التجارية المشغِّلة وسواهم ممن التقاهم أو ساعدوه في إعداد هذا التقرير.

كما يود الفريق تسجيل شكره الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية آموس نامانغا نغونغي، بوجه أخص. وفضلا عن ذلك، يود الفريق توجيه شكره إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي وبرازافيل وبوجومبورا وكمبالا وكيغالي وكينشاسا وياوندي على ما قدمته من دعم ومساعدة.

بلجيكا

المسؤولون الحكوميون

لجنة التحقيق البرلمانية بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

الفريق العامل المخصص المشترك بين الوزارات المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

ممثلو الدول

الاتحاد الأوروبي

جهات أخرى

مركز تانتالوم نيوبيوم للدراسات الدولية

شركة سوجيم التجارية للمعادن (تابعة لمجموعة أوميكور)

أرسلانيان إخوان

المؤسسة الدولية لخدمات معلومات السلام

بوروندي

المسؤولون الحكوميون

وزير الدفاع

وزير الطاقة والمعادن

وزير المالية

وزير الخارجية

إدارة الجمارك (وزارة المالية)

ممثلو الدول

سفارة بلجيكا

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي

جهات أخرى

شركة أسيست التجارية للمعادن

شركة أفيميت التجارية للذهب

شركة التنقيب عن المعادن في بوروندي

شركة حمزة التجارية للمعادن

جمهورية أفريقيا الوسطى

المسؤولون الحكوميون

وزير المناجم والطاقة والموارد المائية

وزير التجارة والصناعة

وزارة الاقتصاد

وزارة المعدات والنقل والإسكان

وزارة المالية والميزانية

إدارة الجمارك

ممثلو الدول

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

سفارة فرنسا

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى

وكالة أمن الملاحة الجوية في أفريقيا في مدغشقر

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المسؤولون الحكوميون

وزير الدفاع

وزير شؤون الأراضي والبيئة والسياحة

نائب وزير الخارجية

نائب وزير المناجم

نائب رئيس أركان القوات المسلحة الكونغولية

محافظ المصرف المركزي

مركز تقييم المواد الثمينة وفحصها والمصادقة عليها

اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتنقيب على نطاق ضيق عن المعادن

إدارة الخطوط الجوية

ممثلو الدول

سفير بلجيكا

سفير كندا

سفير ألمانيا

سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفارة الدانمرك

سفارة فرنسا

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية

الوكالة الألمانية للتعاون التقني

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما

نائب الرئيس

إدارة المعادن والطاقة

نائب حاكم كيسانغاني

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير

النائب الثاني للرئيس

وزير الداخلية

القائم بأعمال رئيس أركان جيش الشعب الكونغولي

حاكم مقاطعة إيتوري

عمدة بوتيمبو

جهات أخرى

الكنيسة الأنغليكانية

أشانتي غولدفيليد

الرابطة الأفريقية لحقوق الإنسان

مصرف التجارة الدولي

المركز الوطني لدعم التنمية والمشاركة الشعبية

كنيسة المسيح في الكونغو

المجلس الرسولي للعلمانيين الكاثوليك في الكونغو

منظمة دارا فوريه

شركة استثمار الغابات وتنقية عصارة نبات وباء الهند

اتحاد شركات الكونغو (كينشاسا، كيسانغاني، بيني، غوما، بوكافو)

مجموعة لوتس

المجموعة الإسلامية لحقوق الإنسان

منظمة ”ورثة العدالة“

مجموعة القانون الدولي لحقوق الإنسان

لجنة الإنقاذ الدولية

ممثلو مايي – مايي

أطباء بلا حدود (بلجيكا وفرنسا)

كنيسة المينونيين

لجنة الخبراء الوطنية المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية

مكتب مناجم الذهب في كيلو – موتو

الحزب الديمقراطي والاشتراكي المسيحي

لجان السلام والعدل

شركة ''فارماكينا'' لصنع أدوية الكينين

معهد بولي

برنامج دعم النساء من ضحايا الصراعات والكوارث

اللجنة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية

شركة استثمار الأخشاب

المؤسسة المدنية للكونغو

مؤسسة تعزيز المجتمع الأساسي

شركة باكوانغا للتعدين

مؤسسة ''التضامن''

شركة توفن – الكونغو

شركة ترافكو للشحن

الاتحاد من أجل التطور والتقدم الاجتماعي (لجنة غوما الإقليمية)

قائد قطاع قوات الدفاع الشعبي لأوغندا في بونيا

قائد كتيبة قوات الدفاع الشعبي لأوغندا في بوتيمبو

العقيد بيتر كريم من قوات الدفاع الشعبي لأوغندا

اتحاد المصارف الكونغولية

فرنسا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

وزارة الاقتصاد والمالية

جهات أخرى

قسم الشحن في شركة الخطوط الجوية الفرنسية

ألمانيا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

جهات أخرى

شركة كارل – هاينتس ألبرس للتنقيب عن المعادن وتجهيزها

شركة هـ. ك. ستارك

كينيا

المسؤولون الحكوميون

هيئة الإيرادات في كينيا

ممثلو الدول

سفارة بلجيكا

سفير رواندا

المفوض السامي لأوغندا

وزارة الدفاع البلجيكية

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

المفوض السامي لجمهورية جنوب أفريقيا

المنظمات الدولية

الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

المنظمة العالمية للجمارك

جهات أخرى

رئيس رابطة شركات الشحن الجوي

مجموعة الأزمات الدولية

الشركة الكينية للشحن الجوي (كينكارغو)

شركة مارتن إير للنقل الجوي

مؤسسة أوكسفام

منظمة الرؤية العالمية

جمهورية الكونغو

المسؤولون الحكوميون

وزير البيئة

وزارة النقل

إدارة الجمارك (وزارة المالية)

ممثلو الدول

سفارة بلجيكا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رواندا

المسؤولون الحكوميون

المبعوث الخاص للرئيس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي

ديوان رئيس رواندا

وزير الخارجية

وزارة التجارة والصناعة والسياحة

مفوضية الجمارك

ممثلو الدول

سفير بلجيكا

سفير فرنسا

سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

البنك الدولي

جهات أخرى

أدولف أونوسومبا، رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية غوما

شركة SDV للنقل

شركة ''إيغل وينغز ريسوسر'' للتجارة

شركة سوجرمي لتجارة المعادن

أوغندا

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

القائم بأعمال وزير الخارجية

وزير الدفاع

رئيس أركان قوات الدفاع الشعبي لأوغندا

وزارة السياحة والتجارة والصناعة

مصرف أوغندا

إدارة المسح الجيولوجي والمناجم

مكتب الإحصاء الأوغندي

الهيئة الأوغندية للطيران المدني

الهيئة الأوغندية لتنمية البن

الهيئة الأوغندية للعائدات

ممثلو الدول

سفير بلجيكا

سفير الدانمرك

سفير فرنسا

المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

رئيس وفد الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة

البنك الدولي

جهات أخرى

منظمة العفو الدولية

لجنة التحقيق القضائية

شبكة أوغندا للدين

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

الولايات المتحدة الأمريكية

ممثلو الدول

الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها من الدول الأعضاء

المنظمات الدولية

صندوق النقد الدولي

مكتب الممثل الخاص للأمين العام من أجل الأطفال والصراع المسلح

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

البنك الدولي

جهات أخرى

منظمة رصد حالة حقوق الإنسان

المرفق الثاني

المختصرات

(لا ينطبق على النص العربي)
